اقتصاد

فوق الطاولة

تسويق الذات للدخول في سوق العمل

د. إياد البهنسي

أنتَ- أنت تخرجت اليوم في الجامعة وتبدو المسافة بين ما امتلأت أفكَارك من معلومات كفيلة لأن تدخلك في العمل بإحدى الشركات المميزة في اختصاصك. تقوم بتقديم السيرة الذاتية وتذكر كم أنت متفوق في مواد ودراسات محددة ومع ذلك تأتي النتيجة وربما بعد المقابلة بأنه تم اختيار شخص آخر.

لقد ارتبط مفهوم التسويق بالبضائع والسلع والخدمات من أجل تصريف الأولى واستقطاب أكبر عدد من المُستفيدين في الثانية، لكن مع تطور مظاهر الحياة والعلوم المُختلفة ظهر العديد من المفاهيم الجديدة، مثل تسويق الشخص لنفسه ويُقصد به أن يُقنع الشخص الآخرين بقدراته الوظيفية، ومهاراته في الأداء في أحد الحقول أو المجالات، أما عن كيفية ذلك فسنتحدث في هذا المقال.

عن كيفية تسويق الشخص لنفسه وتطوير المهارات والقدرات أقول: عندما يريد الشخص التسويق لنفسه يجب أن يمتلك رصيداً جيداً من الخبرات والمهارات والقدرات المختلفة في مجال عمله، ومجالات أخرى ربما، فالمحتوى هو أساس التسويق الجيد، ويمكن القيام بهذه العملية التطويرية بالالتحاق بالدورات الجيدة والمفيدة، والانخراط أكثر في سوق العمل حتى من دون مُقابل مادي، والبحث عن تجارب عديدة لإثراء السيرة الذاتية للشخص لأن كتابة السيرة الذاتية هي المُعرّف الأول عن الشخص لدى المؤسسات والشركات، لذا يجب أن يكون هذا المُعرف شبيهاً بالشخص، حيث يشعر المُتصفح لها بثقة الشخص الموجودة بالفعل لديه، كما يجب أن يستشعر مدى حرصه على تطوير نفسه، وجديته في الحياة، ونشاطه الدائم وسعيه للأفضل، وكل هذا يعتمد على طريقة كتابة السيرة الذاتية من حيث ذكر الإنجازات، ووضوح المعلومات المُقدمة، والدقة في العرض، إضافة إلى تنسيق السيرة الذاتية جيداً، والاهتمام باللغة وخلوها من الأخطاء الإملائية، والأمر لا يعني إمكانية أن يرسل الشخص سيرته إلى جميع المؤسسات، بل إن بعض الوظائف تمنح فرصاً لمختلف حملة الشهادات المُتشابهة، أو التي تنتمي للحقل ذاته، كفرع الإعلام القريب من العلاقات العامة والتخصصات الإدارية في المؤسسات، إضافة إلى تقارب تخصصات المرشد والمختص الاجتماعي، ومن لديهم خبرة في مجالات العمل الاجتماعي، وعليه يُقرر الشخص ما الذي يتناسب معه ويهم بالتقديم.

يجب على الشخص عدم التوقف عن إرسال سيرته الذاتية إلى المؤسسات، فبعضها إن لم يجد في الشخص المُرسل كفاءة وظيفة الشاغر المتوافر قد تلفتها مهارته في أمر آخر، وَيحصل أنه قد يتلقى اتصالاً حول عرض عمل، بعيداً عما كان يُخطط له في بداية الأمر.

يجب أن ندرك أن مجال الإنترنت اليوم بات مفتوحاً أمام الراغبين في الالتحاق بسوق العمل، فهُناك شبكات ومجتمعات التواصل المهني الإلكترونية، كما يُمكن استثمار خدمات مُشابهة في مواقع التواصل الاجتماعي، ناهيك عن استثمار البعض لصفحاتهم الشخصية للبحث عن عمل، عبر الإعلان عن رغبتهم في ذلك من خلالها.

لا يستطيع الفرد الحصول على وظيفة مناسبة دائماً عبر التقديم للشواغر الوظيفية، أو حتى استخدام التكنولوجيا، لكن أيضاً يجب التواصل مع الآخرين، وتكوين شبكة علاقات جيدة معهم، فقد يُجدي ذلك بالحصول على وظيفة، أو البدء في مشروع خاص يوماً ما.

مستشار استثماري

برنامج تنفيذي لتوجيهات الرئيس الأسد والارتقاء بالعمل الحكومي

الحكومة: مشروع لإلغاء جميع الاستثناءات وخطط لتبسيط الإجراءات

سارة: توجيهات باجتثاث الفساد وعلى الإعلاميين أن يكونوا على قدر المسؤولية

الوطن

خصص مجلس الوزراء جلسته الأسبوعية التي عقدت بالأمس لوضع برنامج تنفيذي لتوجيهات رئيس الجمهورية بشار الأسد خلال لقائه مع الحكومة يوم الخميس الماضي، وذلك بهدف الارتقاء بالعمل الحكومي على صعيد الخدمات المقدمة للمواطنين والوصول إلى بيئة بعيدة عن الفساد، وخاصة أن سورية تقف على أعتاب مرحلة جديدة في البناء تتطلب وضع آليات متطورة للمساهمة في بناء الدولة وتعزيز الاستقرار وتهيئة حياة أفضل للمواطن الذي صبر خلال الحرب ووفاءً للشريحة التي ضحت من أجل بقاء الوطن.

وبحسب بيان للمجلس (تلقت «الوطن» نسخة منه) تقرر وضع برنامج زمني وتنفيذي لانتهاء عمل اللجنة الحكومية المكلفة بتطوير التشريعات الناظمة لعمل مؤسسات الدولة بحيث تقوم جميع الوزارات بتقديم مسودة النصوص التشريعية الناظمة لعملها وإرسالها إلى اللجنة الرئيسية لمواءمتها بما يتناسب مع الأطر القانونية، مع التأكيد ضرورة أن تقوم اللجنة بمعالجة جميع التشريعات المتداخلة والحد من التناقضات وضبط جميع الثغرات وأن تقوم اللجنة بوضع أولويات المعالجة للمشاريع الضرورية في الاجتماع الأول المخصص لها.

وفيما يخص الاستثناءات بالتشريعات قرر المجلس إعداد مشروع لإلغاء جميع الاستثناءات في التشريعات والقوانين التي تخول أصحاب القرار اتخاذ خطوات قابلة للتأويل ضمن هذه التشريعات على أن توافى اللجنة الرئيسية بجميع هذه الاستثناءات واقتراحات التعديل وإعطاء مدة ثلاثة أسابيع ليصار إلى معالجتها وتصويبها ضمن خطة واضحة.

وفيما يتعلق بخطة محاربة الفساد من خلال تبسيط الإجراءات طلب المجلس من الوزارات البدء بخطتها التنفيذية لتبسيط الإجراءات التي تخص عمل مؤسساتها وأن تقدم برنامجها التنفيذي لذلك خلال مدة شهر، والبدء بكل ما هو ضمن صلاحيات الوزير وما يتعلق بالإجراءات المتعلقة بمجلس الوزراء والوزارات الأخرى ليتم تسليمها إلى اللجنة المركزية، وتم التأكيد ضرورة إحصاء المعاملات ذات الصلة المباشرة بالمواطنين وتبسيطها وفق رؤية تتواءم مع المشروع الوطني للإصلاح الإداري ورؤى الوزارات والمشروع التنموي لسورية ما بعد الحرب.

وأكد المجلس ضرورة التوسع الأفقي لمراكز خدمة المواطن وتطوير آليات عملها لتشمل مجالات أوسع وإعادة النظر بنوعية الخدمات ورفع مستواها لجهة الانسيابية والإجراءات الأخرى، وتم التأكيد على أهمية مراجعة الهيكليات والبنى الإدارية والأنظمة الداخلية للمؤسسات ووضع رؤى متطورة لتصب جميع الإجراءات في خدمة المواطن ويرى نتائج ملموسة على أرض الواقع، وتم تكليف جميع الوزارات بإنشاء مكتب شكاوى الكتروني وإبراز لوحة بالخدمات المقدمة تحتوي إرشادات تفصيلية لإنجاز كل خدمة وحقوق وواجبات كل من المواطن والموظف وكذلك العديد من الإجراءات الأخرى.

وفي تصريح للصحفيين أكد وزير العدل هشام الشعار أن تحديث وتطوير التشريعات سيكون محور العمل خلال الفترة القادمة بهدف تجاوز الثغرات والاستثناءات الموجودة ولاسيما التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالفساد وذلك بما يتناسب مع مرحلة إعادة الإعمار ليكون لها الأثر الكبير مستقبلاً. بدورها بينت وزيرة التنمية الإدارية سلام سفاف أن آلية عمل الوزارات ستركز على تبسيط الإجراءات وستكون الأولوية للخدمات المقدمة للمواطنين.

بدوره بين وزير الإعلام عماد سارة أن الجلسة تركزت على فساد الاستثناء وضرورة إلغائه حتى لا يتحول إلى قاعدة وهنا يأتي دور الإعلام في ضرورة النقد البناء وتصحيح المسار، وهناك من يظن أن هناك توجيهات بعدم تناول الفساد في الإعلام وهذا أمر عارٍ عن الصحة وهناك توجيهات باجتثاث الفساد من جذوره، مؤكداً أنه لابد على الإعلاميين أن يكونوا على قدر هذه المسؤولية لأن الخدمة لأجل المواطن الذي بفضله صمدت سورية ويجب أن يحصل على الأفضل.

جمعية حماية المستهلك: التهريب بشكل معلن في المولات دليل عدم وجود رقابة

آمر الضابطة الجمركية لـ«الوطن»: ٥٦٠ قضية تهريب في شهرين

الوطن

تتوالى التصريحات الحكومية بتكثيف الرقابة على الأسواق ومخالفة المحال والفعاليات التجارية التي تبيع مواد مهربة ومجهولة المصدر، مع حملات مكثفة على الأسواق، لا ينتج عنها سوى ذكر عدد للضبوط المسجلة، كل شهر، ولكن كأن شيئاً لم يحدث، فالأسواق تواصل نشاطها المخالف، والمهربات موجودة كيفما تحركنا، وكل شهر تتحفنا وزارة التموين بعدد مكرر للضبوط يكون قريباً من الشهر السابق!

«الوطن» تابعت الموضوع في أسواق دمشق، حيث دمشق لفت إلى أن الدوريات الرقابية تتخذ إجراءاتها اللازمة فيه من مصادرات وغيرها لكن بعد ذهابها يعود إلى فتح أبوابه، مبيناً أن دوريات التموين كافية لضبطه «لكن التجار بلا ضمير»، لذا يجب على المحافظة أن تمنع البسطات، متسائلاً عن دور الجمارك في الموضوع.

من جانبه صرح الآمر العام للضابطة الجمركية العميد آصف علوش لـ«الوطن» أن غالبية البضائع الموجودة في سوق المهربات بمنطقة البرامكة في دمشق تدخل عن طريق مناطق الزبداني ومضايا وبلودان ومنطقة الجديدة القريبة من الحدود اللبنانية، مبيناً أن هذه البضائع تدخل بسيارات خفيفة عن طريق عائلات تدخل معها مواد مهربة وعن طريق أشخاص شبه متعيشين لكنهم في الواقع مهربون حقيقيون.

ولفت علوش إلى وجود ضابطة في منطقة الزبداني تقوم بدورها اللازم لكن التهريب يتم عن طريق ممرات جبلية، كما أن بعض البضائع المهربة تدخل بسيارات محملة ببضائع لبنانية ويتم إخفاء المهربات أسفل البضائع النظامية وغالبيتها مواد غذائية لا يوجد أجهزة تكشفها إلا من خلال إخراج جميع البضائع من السيارة، مبيناً أن الجمارك تقوم بمكافحة هذه المواد في الأسواق وتغريم المخالفين بغرامات قاسية تقدّر بثلاثة أضعاف مبلغ المادة المهربة.

وأشار إلى أن غالبية البضائع المهربة الموجودة ضمن المولات تدخل من المعابر غير الشرعية، مثل الحدود المفتوحة مع تركيا باتجاه إدلب وريف حلب الشرقي وريف حلب الشمالي وريف حماة والجمارك حدّت ما يقارب ٩٠ بالمئة من هذه المواد.

وبين أن هناك بضائع من المسموح استيرادها لكنها تدخل بطريقة غير نظامية وبالتالي تتم مصادرتها، كاشفاً عن تنظيم ما يقارب ٢١٠٠ ضبط منذ بداية العام وحتى تاريخه، وتنظيم ما يقارب ٥٦٠ قضية خلال الشهرين الماضيين.

بدوره صرح أمين سر جمعية حماية المستهلك عبد الرزاق حبزة لـ«الوطن» أن الدوريات التموينية في المولات غير مجدية لأنها لا تكون بشكل مستمر، لذا يجب الاستمرار بالمراقبة وزيادة عدد الجولات، مؤكداً أن وجود التهريب بشكل واضح ومعلن في المولات التجارية دليل على عدم وجود الرقابة.

٤٠بالمئة من المواد الأولية قطن سوري والطاقة الإنتاجية ٣٨ مليون متر قماش و٩٥٠٠ طن غزول و١,١ مليون قطعة ألبسة سنوياً

«الصناعة» تدرس إنشاء مجمع لمعامل النسيج والألبسة في حلب لإعادة تأهيل القطاع

هناء غانم

مشاريع وأفكار كثيرة طرحها صناعيو حلب على الحكومة لدعم دوران العجلة الاقتصادية، وخاصة فيما يتعلق بصناعة الأقمشة، من جانبها أعدت وزارة الصناعة دراسة متكاملة لإعادة تأهيل وتطوير شركات القطاع النسيجي، ومنها العمل على مشروع لإقامة مجمع نسيجي متكامل في المحافظة.

«الوطن» حصلت على نسخة من الدراسة، حيث خصص جزء منها لدراسة جدوى مشروع المجمع، التي أعدتها وزارة الصناعة، وبينت أنه سيتم تخصيص المجمع للغزل والنسيج والألبسة باستخدام القطن السوري كمادة أولية بنسبة ٤٠٪ وخلق القيمة المضافة للمنتجات المصنعة من الغزول والأقمشة الممزوجة.

يتوزع المجمع على عدة معامل، منها معمل لإنتاج الغزول الممزوجة بطاقة إنتاجية مقدارها ٩٥٠٠ طن سنوياً من نمر مختلفة وبنسب مزج مختلفة، ومعمل لإنتاج الأقمشة الممزوجة حيث يتم استخدام ٥١٥٠ طناً من الغزول المنتجة في معمل الغزل لإنتاج الأقمشة الممزوجة المصبوغة والمطبوعة بطاقة إنتاجية سنوية مقدارها ٢٠ مليون متر.

إضافة إلى معمل خاص بالتجهيز والتحضير للأقمشة الجاهزة ويتضمن هذا العمل جميع الآلات والتجهيزات اللازمة لعمليات صباغة وتحضير الأقمشة المنتجة وصباغة الغزول، ومعمل للخياطة والتفصيل وفيه يتم استخدام مليونين متر سنوياً من الأقمشة الممزوجة المنتجة في صناعة الألبسة الجاهزة لعدة منتجات منها طقم رجالي، قميص رجالي ونسائي، أفرول، مريول.. وغيرها، وتعادل ١,١ مليون قطعة سنوياً، أما الفائض من الإنتاج فيقدر بنحو ٤٣٥٠ طناً من الغزول الممزوجة و١٨ مليون متر من الأقمشة الممزوجة (يصبح الإجمالي ٣٨ مليون متر)، مخصصة لتلبية احتياجات السوق الداخلية والخارجية وتحتاج هذه المعامل إلى ٢٠٠٩ عمال من جميع الاختصاصات.

ومن المشاريع المقترحة ضمن دراسة الوزارة لتأهيل القطاع النسيجي في حلب مشروع لتجهيز معملي الطابعة وتحضير النسيج والنسيج الآلي، وقد تمت الموافقة على الإعلان لصيانة آلة التنشية وآلة تسدية والمصبغة وفق كتاب وزارة الصناعة، وقد تم الإعلان للمرتين الثانية والثالثة ولم يتقدم أي عارض ويتم حالياً الاستفادة من الاعتماد المخصص للمشروع لباقي مشاريع الشركة.

وأوضحت الدراسة بخصوص الشركة العربية للملابس الداخلية والصناعية للملبوسات الجاهزة أنه تم استكمال مشروع تجهيز خطي إنتاج ملابس جاهزة وداخلية ضمن صالات الشركة السورية للغزل والنسيج يتضمن تجهيزات التفصيل وشراء آلات خياطة منوعة وآلات الكوي وتجهيزاتها وما يلزم من تمديدات كهربائية وتوصيلات ومستودعات لتخزين المواد الأولية والجاهزة حيث تمت الموافقة على الإعلان لتأمين آلات، كما تم إعداد مشاريع عقود لتلك الآلات وتمت المصادقة عليها وأعطي أمر المباشرة في منتصف الشهر العاشر الماضي.

ومن الشركات أيضاً الشركة العامة لصنع الصوف والسجاد (معمل سجاد حلب) حيث تبين أن الأعمال الواردة في الخطة الإسعافية للعام ٢٠١٨ والمتعاقد عليها مع الشركة العامة للمشاريع المائية في حلب شارفت على الانتهاء، حيث تم استكمال بناء السور الخارجي بشكل كامل وتجهيز الطابق السفلي من مبنى الإدارة من بلاط ومنجور خشبي وحديد ودهان وتمديد كهرباء لمبنى الإدارة، إضافة إلى ترحيل الأنقاض وتوصيل المياه وتجهيز مستودع عدد ٢، وحالياً يتم العمل على استكمال الصالات.

وفيما يخص المتابعة مع الشركة العامة لأعمال الكهرباء لتنفيذ المشروع المتعاقد عليه في الشركة السورية للغزل والنسيج في حلب، فقد تبين أن الشركة السورية للغزل والنسيج في حلب قامت بإبرام عقدين مع الشركة العامة للكهرباء والاتصالات فرع المنطقة الشمالية (السورية للشبكات) ضمن مشروع تجهيز قسم الكهرباء الصناعية مع مستلزماته من كابلات وتوصيلات المدرج بالخطة الإسعافية لعام ٢٠١٧ وأعطي أمر المباشرة منذ حوالى السنة تقريباً، وأوضحت دراسة الجدوى أنه وخلال عام ٢٠١٧ لم يتم تنفيذ العقود من السورية للشبكات بسبب عدم توريد الكابلات اللازمة من شركة كابلات دمشق رغم المراسلات المتكررة من السورية للشبكات والمؤسسة العامة للصناعات النسيجية ووزارة الصناعة ما سبب تأخيراً في العقود وعدم تنفيذها.

وفي عام ٢٠١٨ لم يتم تدوير اعتمادات المشروع من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠١٨.

وحالياً وبعد توافر الكابلات المطلوبة لدى شركة الكابلات أكدت فيه ضرورة استجرار الكابلات المطلوبة حيث إن هناك جهات مختلفة أخرى بحاجة ماسة لهذه المواد طلبت شركة الشبكات تأكيد تأمين الاعتمادات المالية اللازمة لتتمكن من تنفيذ أعمال العقدين المذكورين، وعليه فقد تم طلب تأمين الاعتماد المطلوب لتنفيذ العقدين والبالغ ٣٠٥ ملايين ل.س من وزارة الصناعة وبناء على زيارة توجيهية من وزارة الصناعة للشركة السورية للغزل والنسيج في حلب لربط كهرباء الشركة بخط الكهرباء العامة، قامت الشركة العامة لكهرباء حلب بإجراء دراسة لربط مركز التحويل د٧ في الشركة السورية للغزل والنسيج وتأهيل المخرج الخاص بالشركة والربط مع محطة كهرباء الشقيف حيث تقدمت الشركة العامة لكهرباء حلب بالكشف التقديري للأعمال بكتاب رسمي متضمنا قيمة الأعمال المطلوبة ٤٩٢١١٣٧٤ ل.س، وعليه تمت مخاطبة وزارة الصناعة لإدراج مشروع الربط وتأمين الاعتماد اللازم له ٥٠ مليون ل.س وذلك لتتمكن الشركة من إتمام إجراءات التعاقد مع الشركة العامة لكهرباء حلب أصولاً علماً أنه تم تحويل سلفة وقدرها ٥٠ مليون ل.س للشركة السورية للغزل والنسيج في حلب، كما تم توجيه الشركة بإتمام إجراءات التعاقد مع الشركة العامة لكهرباء حلب وذلك لضيق الوقت المتبقي بناء على المحادثة الهاتفية مع مديرية التخطيط والتعاون الدولي في الوزارة من ناحية تأمين الاعتماد اللازم.

ومن ثم أصبحت الاعتمادات المطلوب إضافتها للخطة الإسعافية للشركة لعام ٢٠١٨ (٣٥٥) مليون ل.س موزعة (٣٠٥ ملايين ل.س لتنفيذ العقود المذكورة أعلاه + ٥٠ مليون ل.س لربط الشركة مع محطة حلب الشقيف).

٣٥ بالمئة من الدقيق يطحنه القطاع الخاص

علي محمود سليمان

كشف مصدر مسؤول في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لـ«الوطن» أن الطاقة الطحنية للشركة العامة للمطاحن تصل نسبتها لـ٦٥ بالمئة من إجمالي الطاقة الطحنية في سورية، حيث يبلغ عدد المطاحن العاملة حالياً ٢٣ مطحنة و١٢ مطحنة خارج الخدمة وبحاجة لأعمال صيانة وإعادة تأهيل.

مع العلم أن الطاقة الطحنية اليومية تقدر بنحو ٥ آلاف طن، وذلك حسب تصريحات وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك السابق في مجلس الشعب مؤخراً.

هذا وأوضح المصدر أنه نتيجة ظروف الأزمة وتعرض هذا العدد من المطاحن للتخريب والنهب من المجموعات الإرهابية المسلحة، أجبرت الشركة العامة للمطاحن على التعاقد مع مطاحن القطاع الخاص لاستكمال الكميات التي يتم طحنها حيث تصل نسبة طاقتها الطحنية إلى ٣٥ بالمئة، وتتركز المطاحن الخاصة في محافظات حلب والحسكة والقامشلي وحماة.

وكانت الشركة العامة للمطاحن قد أعلنت أمس مناقصة طحن أقماح لكمية ٥٠٠ ألف طن مع المطاحن الخاصة لعام ٢٠١٩ وذلك وفق المواصفات والشروط الفنية المحددة للتعاقد، وذلك بهدف التعاقد مع مطاحن ذات جودة وإنتاجية عالية، نتيجة وجود مطاحن بدائية وأخرى تعمل بجودة متدنية، ولذلك يجب ألا تكون الطاقة الإنتاجية للمطحنة عن ١٠٠ طن دقيق يومياً ولا يقل طول خط الطحن التكنولوجي عن ١٦ متراً ليتم إنتاج دقيق تمويني بجودة عالية وألا تزيد الطاقة الطحنية لكل متر من أحجار الطحن ضمن الخط على ٧ أطنان يومياً ليتم إنتاج الطحين وفق المواصفات القياسية السورية حيث إن زيادة تدفق القمح ضمن الخط سيؤدي لخروج طحين بنوعية رديئة.

كما يشترط أن يتوفر قسم تنظيف وغربلة ذات فعالية جيدة وأجهزة ترطيب ممتازة ولذلك يجب أن يوجد ضمن المطحنة عنابر تخمير للأقماح ومستودعات بطاقة استيعابية كافية لتخزين كميات الدقيق المطحون والنخالة. إضافة إلى أهمية وجود مخبر تحليل بتقنيات جيدة ومجموعات كهربائية احتياطية مع وجود قبان أرضي لقياس أوزان السيارات المحملة بالأقماح والطحين، وتقوم لجنة فنية من الشركة العامة للمطاحن بالكشف الفني والإنتاجي للمطحنة الخاصة للتأكد من مطابقتها لكل الشروط من خلال إجراء تقييم عام لها.

وبخصوص الأجور أوضح المصدر أنه يتم وضع دراسة تكلفة لأجور طحن الطن الواحد إضافة إلى حساب التكلفة لكل العمليات الفنية والإنتاجية وذلك ضمن مناقصة عامة حيث يتم أخذ السعر الأقل بشرط أن تكون المطحنة محققة للشروط، وكان وزير التجارة الداخلية السابق عبد الله الغربي قد ذكر في جلسة لمجلس الشعب بأنه يتم طحن ٥ آلاف طن دقيق تمويني يومياً.

وقامت الشركة العامة للمطاحن في الشهر الماضي بإنشاء مطحنتين في محافظتي دير الزور ودرعا من بقايا المطاحن التي كانت المجموعات الإرهابية قد قامت بسرقتها حيث تم تجميع المعدات والأجهزة وصيانة القطع التبديلية وتركيبها لتصبح كل منها مطحنة بطاقة إنتاجية لـ٧٥ طناً يومياً.

وفي سياق متصل أشار المصدر إلى أن الشركة العامة للمطاحن قد أعلنت طلب عروض لشركة أجهزة مخبرية للمطاحن، موضحاً أن الأجهزة حالياً أصبحت قديمة وتمت صيانتها فترات طويلة ضمن مديرية صيانة الأجهزة المخبرية، ولكن يجب تجديدها كل فترة، وهي ذات كلف منخفضة وعادة لا يتم استيرادها من خارج سورية لوجود عمليات تصنيع محلية لها.